

المطلب الثاني : حقوق الانسان لدى مفكري العقد الاجتماعي

اقتربت فكرة حقوق الانسان لدى المفكرين والفلاسفة الاوربيين وبشكل كبير من خلال نظرية العقد الاجتماعي والتي ترى وبشكل واضح وبتوافق بين قادتها بأن الافراد كانوا يعانون في حياتهم البدائية من الفوضى وبعد ذلك انتقلوا الى مرحلة او حالة التنظيم والمدنيه من خلال ابرام عقد بين هؤلاء الافراد والسلطة التي تتولى شؤونهم وسميت بنظرية (العقد الاجتماعي) وكان من ابرز قادتها هم : (جون لوك ، وتوماس هوبز ، وجان جاك روسو ، ومونتسكيو) واخرين تأثروا بهذه النظرية الا انهم اختلفوا فيما بينهم بطبيعة اطراف هذا العقد وحدوده. وبرزهم جون لوك ، الذي يعتبر منظر ثورة عام ١٦٨٨ في انكلترا وقد تبنى فكره مناهضة الحكم المطلق وتأييده لتوسيع سلطات البرلمان ، فهو يرى ان اطراف العقد الاجتماعي هم الافراد والحاكم الذي تم التنازل له عن قدر من حقوقهم الطبيعيه لاقامة السلطه مع الاحتفاظ بباقي الحقوق التي على الحاكم الاعتراف بها وتأييدها وحمايتها منها:

١- الحق في الملكيه ومن هنا فأن العقد يمنح اطرافه الحقوق ، وفي ذات الوقت يفرض عليهم التزامات ، ومن هنا نجد ان جون لوك يعتبر احترام حقوق الانسان شرطاً اساسياً من شروط الاستقرار السياسي والاجتماعي.

٢- ان الهدف من هذا العقد لايعني تنازل الافراد عن تلك الحقوق بل يعني تنظيمها وان يكون ذلك في ظل القانون.

اما توماس هوبز ، فهو يرى بأن الناس لايميلون الى الاجتماع فيما بينهم لان الانسان هو بطبعه غير اجتماعي ومن هنا فهو لايتوقع الاتفاق والتعاون بين هؤلاء الافراد فيما بينهم ومع الاخرين ، الا من خلال وجود سلطه تضمن لهم حقوقهم وتوفر لهم الاحترام ، اذن فالمجتمع المدني لايمكن ان يقوم الا على اساس عقد اجتماعي بين جميع الافراد الذين اتفقوا فيما بينهم على التنازل عن جميع حقوقهم وممتلكاتهم لشخص واحد وهو الحاكم ، على ان يكون الحاكم هو صاحب السيادة والسلطه.

فهو يرى (ان تنازل كل فرد عن سلطته وحقه في حكم ذاته الى ذلك الشخص الذي اختاره لكي يمثلهم جميعا تكون تلك هي الوحده الحقيقيه ، أي الدوله ، اذ تظهر اراده واحده للدوله تذوب فيها كل الارادات في اراده واحده هي ارادة وقوة الحاكم.

اما جان جاك روسو، فقد اكد على ضرورة ان تجسد مؤسسات الدوله ارادة الشعب ، والتي اطلق عليها (الاراده العامه) على ان يكون الضمان الاكيد للحقوق الفرديه هو سيادة الشعب ، كذلك اعطى الحق للمواطنين في المشاركة بأدارة الدوله بشكل مباشر ، كما انه اجاز الثوره في حال تم سلب حرية المواطن. اما مونتسكيو الذي تأثر بشكل كبير بأفكار جون لوك ، فقد اثار وبشكل مستمر موضوع الفصل بين السلطات الثلاثه ، وان أي دمج بينهما سيقود الى انعدام الحريه ، وبالتالي انتهاك حقوق الانسان ، التي يرى انها شامله لكل البشر وليس للانسان الاوربي فقط ، كما ركز على حق الحريه بشكل كبير، واكد على ضرورة ان يكون هناك نظام حكم عادل وخاضع للقانون ، كما هاجم العبوديه بقوه واكد على التسامح الديني بين ابناء الديانات المختلفه ، مع تأكيده على ضرورة تدخل الدوله من اجل ضمان تحقيق تلك الحقوق .

المطلب الثالث / حقوق الانسان في الفكر والدراسات الليبرالية والماركسية

١ - حقوق الإنسان في النظرية الليبرالية:

ظهرت الليبرالية، بعد انتصارها على النظام الكنسي الإقطاعي الأوروبي، بصفاتها التيار الإيديولوجي الذي يطالب بالتقدم عن طريق الحرية انسجاما مع شعارها المركزي "دعه يمر، دعه يعمل". الشيء الذي جعل العديد من الفلاسفة والمؤرخين يجزمون بأن حقوق الإنسان، بالمفهوم المتداول به اليوم عالميا، ولد وترعرع في أحضان النظام الليبرالي. وبالنظر إلى المراحل التي قطعتها الليبرالية في نموها التاريخي فإن نظرتها لحقوق الإنسان تغيرت بتغير تلك المراحل

وهكذا نادى رواد النهضة الأوروبية بحرية الفرد في كل شيء باعتبار أن الفرد أسبق من المجتمع وأسمى منه. واعتبار الفرد قيمة قائمة بذاتها له جذور تاريخية تتجه نحو ما يعرف بـ"القانون الطبيعي" الذي منه استلهم فلاسفة النهضة فكرة الإنسان الفرد التي نظر لها الفيلسوف كانط (عمانوئل) جاعلا بذلك "الإنسان غاية بذاته وليس وسيلة"، لذا يجب معاملته أخلاقيا بهذه الصفة وذلك ما أثبتته في كتابه الشهير : "مشروع من أجل السلم الدائم".

وهكذا مضى مفكرو الليبرالية بعيدا بنظرية القانون الطبيعي حيث اتخذوها وسيلة للحد من السلطة المطلقة للملوك الحاكمين. إلى جانب اعتماد فلاسفة الليبرالية على القانون الطبيعي لوضع قيود على سلطة وسيادة الدولة لصالح حرية الإنسان الفرد، فقد وجدوا في "العقد الاجتماعي" وسيلة للمزيد من الحد من تلك السلطة من خلال تأكيدهم على المبادئ الثلاثة التالية:

- ١- إن الشعب هو مصدر السلطات جميعها.
 - ٢- إن السيادة حق للشعب وحده، وأن الحاكم يمارس حقوق السيادة ومظاهرها فقط.
 - ٣- إن الدولة هي جهاز ذو أساس تعاقدية .
- وبهذه المبادئ وصل مفكرو الليبرالية إلى حقيقة هامة، مفادها أن مقياس الحريات والحقوق داخل الدولة هو في مدى خضوع المشرع لحكم القانون. كما حاول مفكرو الليبرالية إيجاد الوسائل التي تحول دون استبداد الأغلبية بالأقلية، فوجدوا ضالتهم في اعتبار القيمة القانونية لإعلانات الحقوق التي ترد عادة في مقدمات الدساتير أسمى من النصوص الدستورية نفسها لأنها سابقة عن الدولة.

وإذا ما تتبعنا التطور التاريخي للحريات والحقوق سنلاحظ أنها قد بدأت كفكرة يدعو لها المفكرون ثم صارت عقيدة وبرنامجا لكفاح الشعوب ضد الحكام الطغاة سعيا وراء التحرر. وقد تبلور كفاح الشعوب خلال القرن ١٩ بأوروبا في شكل وثائق قانونية (دساتير) تتضمن الشروط التي أملتتها الشعوب المنتصرة على

حكامها، وتلك الشروط تتمثل في حقوق وواجبات كل من الحكام والمحكومين معا. وبهذا وصلت الليبرالية في القرن التاسع عشر إلى مرحلة النضج الذي تجلّى في مظهرين:

١. المظهر السياسي: تأسيس دولة القانون

٢. المظهر الاجتماعي والاقتصادي: جعل حق الملكية مقدسا يعلو على جميع الحقوق.

٢ - حقوق الإنسان في النظرية الاشتراكية الماركسية:

لقد تكلمنا سابقا عن تطور مفهوم حقوق الإنسان تبعا لتطور الفكر الليبرالي نفسه، هذا الفكر الذي ولد في أحضان المذهب الفردي مرتكزا على مفهوم معين للحرية باعتبارها حقا للفرد تقوم الدولة بحمايته خاصة مع القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث أصبح دور الدولة ينحصر في حماية تلك الحرية الفردية دون العمل على توفيرها، وهو ما يعرف في علم السياسة بنظام "الدولة الحارسة" لحقوق الملكية والحريات للأفراد تمشيا مع الشعار الليبرالي "دعه يمر، دعه يعمل". وقد نتج عن هذه السياسة الليبرالية المزيد من إغثناء الطبقة البورجوازية/الرأسمالية على حساب تفجير الطبقتين العمالية والشعبية مما جعل الكثيرين يرون أنه إذا كان النظام الرأسمالي المجدد للفلسفة الليبرالية قد كسب مشروعية تاريخية في أوروبا في القرن التاسع عشر، فإنه رغم ذلك لم يحقق إلا مشروعية إنسانية ناقصة!

ففي ممارسات هذا النظام هزمت فكرة (المساواة، الحرية، الإخاء) لتنتصر قيم الاستغلال والاستلاب والتفاوت الطبقي، ومن هذه الهزيمة كانت ولادة فكر اشتراكي بدأ يدفع قدما الصيغ الفكرية والنظرية الإنسانية الصادقة انطلاقا من رؤية علمية تاريخية شاملة (المادية التاريخية والمادية الجدلية). فقد بدأ كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣م) يكون نفسه كمفكر، خارج دائرة الفلسفة الليبرالية/الرأسمالية، اعتمادا على معابنته للظلم الاجتماعي وهو يتفاقم رغم مزاعم

الليبراليين بالقضاء عليه ولحقاق حقوق الإنسان كاملة. فقد قام ماركس بتشريح أسس النظام الليبرالي/الرأسمالي بما فيها مقولة حقوق الإنسان رافضا خطاب الليبرالية عن تلك الحقوق لأنه مجرد خدعة عالمية.

إن رفض ماركس لمقولة "الحقوق" آنذاك أثار استغراب وتساؤلات الكثيرين أن تهاجم عقيدة حقوق الإنسان من طرف المفكرين المحافظين، فهذا أمر طبيعي، لكن المفاجئ هو النقد الموجه لها من طرف تقدميين مثل كارل ماركس.

فما دام أن كل حق من حقوق الإنسان يحتوي على تصور معين لحرية هذا الإنسان، فإن نقد ماركس لتلك الحقوق يكمن، في نظره، في أن عقيدة حقوق الإنسان كما يصوغها الفكر الليبرالي لا تؤدي إلى التحرير الحقيقي والكامل لجميع الناس، فهي تخفي وراءها المصالح الاجتماعية للطبقة البرجوازية المدافعة عنها، ولهذا نجد ماركس يقدم نقدا لاذعا لمقولة حقوق الإنسان من خلال تأكيده على المعطيات التالية:

١- الإنسان المجتمع لا الإنسان الفرد:

إن إيمان ماركس بجدوى المادية التاريخية في فهم سر الوجود الإنساني انطلاقا من أن العامل المادي هو محرك التاريخ البشري، جعله يرفض ربط حقوق الإنسان انطلاقا بـ "الطبيعة". ذلك أن الطبيعة هي في الواقع ماهية مجردة بينما أن ماهية الإنسانية ليست للفرد المعزول، بل هي في واقعيتها مجموع العلاقات الاجتماعية الناتجة عن صراع الإنسان مع الطبيعة من جهة، وصراع الإنسان مع أخيه الإنسان من جهة ثانية. وعليه فحقوق وحرية هذا الإنسان ليست صفات خاصة بإنسان لا-زمني ولا-تاريخي، وإنما هي في الواقع صفات لأفراد منخرطين في صيرورة الإنتاج الاجتماعي. لذا لا يجب، حسب النظرية الماركسية، فصل حقوق الإنسان عن حالة التطور الاجتماعي/التاريخي للمجتمع لأن تلك الحقوق تتغير وفقا لذلك التطور ومعه في نفس الوقت.

لقد وعى ماركس التشويه الأخلاقي الذي أحدثته النظرية الليبرالية في نظرتها للإنسان باعتبارها إياه فردا معزولا عن التاريخ، وعن المجتمع وعلاقاته وصراعاته، فقال: لا وجود لحقوق الإنسان إلا ضمن حقوق المجتمع.

٢- حقوق الإنسان: حقوق شكلية:

ينعت ماركس الحقوق التي جاءت في إعلان حقوق الإنسان والمواطن للثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ بأنها ما هي في الواقع سوى حقوق شكلية ما دام لا يوجد الناس في نفس الوضعية الاجتماعية/الاقتصادية.

وهكذا يتضح أن حقوق الإنسان في المجتمع الليبرالي الرأسمالي حسب المنظور الماركسي ما هي إلا حقوق في خدمة مصالح الطبقة البورجوازية الرأسمالية، وبذلك فهي حقوق ذات وظيفة إيديولوجية كما أنها حقوق خاصة بالفرد دون المجتمع. لذلك فهي أنانية.

كما يرى ماركس ان الانسان الحر لم يولد بعد بل هو مشروع مستقبلي كما يؤكد الماركسيون والاشتراكيون على خلاف الليبراليون على ان الاولوية لحقوق المجتمع على حساب الحقوق الفردية ولكن كلاهما الماركسيون والليبراليون يركزون على الجوانب المادية ويهملون الجوانب القيمية.